

## اليمن من حرب الاستنزاف المتبادل إلى حرب السيطرة المتبادلة

■ حميدي العبدالله

طيلة أكثر من ثلاثة أشهر من الحرب في اليمن كانت مسارحها تركز على الاستنزاف المتبادل. القصف السعودي يهدف إلى استنزاف قدرات الجيش اليمني واللجان الشعبية ومنعها من ترسيخ سيطرتها في جنوب اليمن، وفي مناطق مآرب، وهي المناطق التي كان فيها تواجد لقوى مؤيدة للسعودية ومناهضة للجيش اليمني واللجان الشعبية، على أمل أن تقود حرب الاستنزاف هذه إلى إقناع القوى المسيطرة في اليمن الآن على قبول عودة الرئيس اليمني المنتهية ولايته، وانسحاب قوات الجيش وقوات اللجان الشعبية من المدن ولا سيما مدن الجنوب. ورد الجيش اليمني واللجان الشعبية على القصف السعودي بقصف مواقع للجيش السعودي داخل الأراضي السعودية، ولا سيما في مناطق جيزان ونجران وعسير، على أمل أن يؤدي هذا القصف إلى توليد ضغوط على السعودية تدفعها لقبول وقف إطلاق النار والتخلي عن الشروط التي أعلنتها عند بدء حربها على اليمن.

اليوم بعد يوم حوالي أربعة أشهر على اندلاع الحرب اليمنية، تتحول الحرب من حرب استنزاف متبادل إلى حرب احتلال متبادل. فمقابل سيطرة القوات الموالية للرئيسي السابق عبد ربه منصور هادي على غالبية أحياء مدينة عدن.. بدأت قوات الجيش اليمني واللجان الشعبية باحتلال مواقع داخل الأراضي السعودية وهذت بعدم الانسحاب من هذه المواقع كما كان يحصل في السابق.

تزامنت هذه التطورات مع تصاعد التلميح من قبل القوى السياسية اليمنية بالرجوع إلى ما أسماه زعيم حركة أنصار الله عبد الملك الحوثي «الخيارات الاستراتيجية» حيث كان الشعار الرئيسي للمسيرات الشعبية الأخيرة التعيّن من أجل وضع هذه الخيارات موضع التطبيق. ويضع بعض المحللين السياسة الميدانية الجديدة التي ينفذها الجيش واللجان الشعبية عبر السيطرة على مواقع داخل المملكة العربية السعودية وعدم الانسحاب منها في إطار هجوم قوي يتسع لاحقا ليضمل المقاطعات الثلاث المتنازع عليها أصلا بين السعودية واليمن.

إذا ما تأكد أنّ هذا هو المقصود بالخيارات الاستراتيجية، فهذا يعني أنّ الحرب في اليمن تدخل منعطفًا جديدًا أكثر خطورة، إذ لم يتمّ الإسراع إلى وضع حدٍّ لهذه الحرب قبل خروجها عن السيطرة، لأنّ تدخل قوات يمنية في عمق الأراضي السعودية والاستيلاء على هذه الأراضي وعدم الانسحاب منها من شأنه أن يجعل فرض الحل السياسي أكثر صعوبة بالنسبة للطرفين، فهل بات هذا هو مسار الحرب اليمنية؟ أم أنّ لعبة التحذير لا تزال سائدة، وثمة فرصة لقطع الطريق على المسارات الأكثر خطورة؟

## المبادرة الإيرانية استكمال للمعجزة الروسية فهل من يستجيب؟

■ سعد الله الخليل

من جديد تعود الأزمة السورية إلى الواجهة السياسية ومحور الحراك الدولي والدبلوماسي على أعلى المستويات، فلهيב حرارة شهرت أب وارتفاع درجات الحرارة عبر المسبوق في المنطقة، يبدو أنها غفلت فعلها في عالم السياسة والمديان والسورب، فبين الدوحة وطهران ثمة نقاشات جديده، وقد أوزاق قوة على الطاوله، ومطالب وتنسيق جهود، كشدتها التصريحات الروسية والأمريكية عقب اجتماعات الدوحة، والتي يبدو أنها تبلورت بالمبادرة الإيرانية الأخيرة بالتزامن مع سلسلة اللقاءات السورية الإيرانية الروسية في طهران.

المبادرة الإيرانية يبونهاه الأربعة والمتملة بالدعوة إلى وقف فوري لإطلاق النار وتشكيل حكومة وحدة وطنية، وإعادة تعديل الدستور السوري بما يتوافق وطمأنة المجموعات الأثنية والطائفية في سورية، وإجراء انتخابات بإشراف مراقبين دوليين، والتي اكتفى نائب وزير الخارجية الإيراني حسين أمير عبد اللهيان بوصفها مجرد توقعات، فيما يتعرض المبادرة المعدلة حول سورية على الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون بحسب عبد اللهيان، من دون أن ينفى مضمونها، تشبه من حيث الشكل ما طرحته مبادرات سابقة عبر سنوات الأزمة السورية الخمس، كالمبادرة الإيرانية السابقة، وتنسج مع رؤية الرئيس السوري بشار الأسد التي قدمها على مدار دار الأوبرا في كانون الثاني عام 2012، إلا أن ما يميزها ويمنحها فرص النجاح الظروف الإقليمية والدولية والميدانية السورية، التي تغيرت لصالح السير في الحلول السياسية على حساب مشاريع الحروب العسكرية.

ما يميز المبادرة في توقيت طرح فيه المبادرة الروسية لتشكيل تحالف إقليمي للرد على الإرهاب، تشارك فيه الدول التي تطالما دعمت الإرهاب في سورية كالسعودية وتركيا، ما يجعل المبادرة الإيرانية الشق السياسي المكمل للمبادرة الروسية، وتأتي في سياق تقديم رؤية كاملة متكاملة للوضع في سورية تقدم حلولاً سياسية وأمنية تتسج مع بيان جنيف، وما توافقت عليه الأطراف الدولية حول سورية.

تأتي المبادرة في توقيت التوقيع على الاتفاق النووي بين طهران والسعودية الدولية والذي ثبت وجود إيران كقوة عالمية كبرى وما تبنيه من اقتناح دولي غربي على طهران، ما يمنح المبادرة نقلاً دولياً يترسخ مع ما سرب عن موافقة تركية على المبادرة الروسية، وتأتي في سياق تقديم رؤية كاملة متكاملة للوضع في سورية السوري، الذي حاول التحزب عليه بإعلان الحرب على «داعش»، سريعاً ما بدا أنه حرب على مقاتلي حزب العمال الكردستاني في الشكل، وانتقاماً من انتصار حزب الشعوب الديمقراطي في الانتخابات البرلمانية في المضمون، وبعيداً عن الصلحة التركية تبدو الصلحة الأمريكية في المبادرة ظاهرة للعيان، وتسمح لواشنطن بالتراجع عن خيارات الحرب ضد سورية، خاصة بعد اقتناع واشطن باستخدامها لتجفيف الولاة السوري عسكرياً بعد أن حرّبت خيار التفاوض الجوية، ودعم المجموعات المسلحة بمسئيات المعارضة المعتدلة، والتهام «داعش» و«النصرة» لتلك الجماعات وآخرها مصير ما أطلقت عليها واشطن «الفرقة ثلاثين»، والتي اختلف عناصرها على أيدي جناح تنظيم «القاعدة» في سورية «جبهة النصرة» بعد أشهر من التذريب الأميركي... لتلقى مصير «حركة حزم» التي سبقتها في الدعم الأميركي والتآكل الداخلي...

في المصلحة، تتشابه ظروف المبادرة الإيرانية مع المبادرة الروسية لتسليم السلاح الكيميائي السوري، والتي وفرت للرئيس الأميركي باراك أوباما فرص التراجع عن توجيّه زرعته عسكرياً لسورية، بما يحفظ ماء وجه بلاده من دون التورّط في سورية.

تتآغم في الطرح والرؤية في محور المقاومة بطرح مبادرات تستثمر الظروف الإقليمية والعالمية، وتبني على إنجازات الجيش العربي السوري على الأرض وقدرته على امتلاك زمام المبادرة وضمود الدولة السورية، بما يضع أعداءها أمام أحد خيارين لا ثالث لهما، فإما القبول بما يخرجهم من أزماتهم وإما السير في حروب عنيفة، تتعمق تورطها في المشهد السوري، وتزيد تكاليفها دماً ودماراً يدفع ثمنه السوريون فقط.

من موسكو إلى طهران مبادرات تفتح الباب أمام تسويات تاريخية فهل من يستجيب؟

«توب نيوز»

## مثلث القوة

– تشكل روسيا وإيران وسورية مثلثاً إقليمياً فأعلاً لا يقيهه ثنائي أو ثلاثي أو رباعي أو خماسي مفابل.
– المعيار هنا ليس الحجم والقدرات فقط.
– من الزاوية النظرية يوجد مقابل هذا المثلث تحالفات أو تشكيلات لدول تملك مقدرات تزيد عن مقدرات هذا المثلث.
– أميركا وإسرائيل والسعودية وتركيا وفرنسا وقطر وبريطانيا سبع دول تملك من المقدرات التوازن ياليعجز عن النصر في الحرب العالمية المفتوحة لسنوات بين الحظين، صار مثلثا لكل فريق من كل حلف أن يفتح على حسابه، فتنامس المثلث الكفرب وتتكفك الحلف المقابل.
– ينتصر المثلث لأنه لا أحد يقبل نصراً على حساب حليف.
– التعليق السياسي

# البناء

# إيران ٠٠٠ والقضية الفلسطينية بعد الاتفاق النووي

■ رامز مصطفى

الاتفاق النووي الذي وقعته إيران مع دول المجموعة الدولية (5 + 1)، شرع باب التحكات والتصورّات والتحليلات حول ماهية الانعكاسات التي سيتركها هذا الاتفاق على مجمل ملفات المنطقة المنتهية بنيران الإراة الأميركية التي أشعلتها وحلّفاؤها وأدواتها الوظيفية، تحت شعارات سرعان ما سقطت بعد أن بان زيف توظيفها خدمة لمشروع «الشرق الأوسط الجديد»، عبر «الفضى الخلاقه».
.. من بين هذه الملفات، القضية الفلسطينية، والتي هي في الأصل ملتبه بسبب الضيف الصهيوني الساخن منذ ما قبل (67 عام)، عمر تكبة فلسطين عام 1948.

منذ التوقيع على الاتفاق تخللت المقالات والتحليلات والتساؤلات بشأن انعكاساته على القضية الفلسطينية. وهذا أمر طبيعي على اعتبار أنّ الموضوع الفلسطيني من بين عناوين ملفات المنطقة هو الأبرز، وأنّ كان في هذه المرحلة ليس الأول، وربما يقع في المرتبة الثالثة أو الرابعة، لتحتل «داعش» والروسية الأولى تحت مسمى «محرابية الإرهاب» الذي أنتجود منذ عقود بمسئيات مختلفة، ولا يزالون ينتجونه عبّ طلب مقضنيات لصالحهم.

مصلحة هذه التحليلات والتساؤلات كانت مزيجاً من التناؤل والتشاؤم.. وفي رأيي أن الجميع مُحقّ في ما خلص إليه على اعتبار أنه انطلق من خلفية موافقه وخياراته، على اعتبار أنّ أصحاب تلك التحليلات والتساؤلات، كانت تتمحور حول موقف الجمهورية الإسلامية الإيرانية من القضية الفلسطينية بعد توقيعها للاتفاق النووي. وليس من باب كيف سيتعامل المجتمع الدولي مع القضية الفلسطينية بعد الاتفاق النووي.

من أجل الوصول إلى إحصاّات حول الموقف الإيراني بعد الاتفاق، والذي تصور في ثلاثة أشكال من المواقف، أولها محافظتها على دعمها للقضية الفلسطينية ومقاومتها... وثانيتها تحوّلها إلى التأييد اللفظي الذي يطبع الكثير من مواقف الدول... وثالثها إدارة ظهرها للقضية مقدّمة أولوياتها الوطنية على ما سواها من قضايا.

صحیح أنّ المواقف تتطوّر بالمعنى الإيجابي أو السلبي ربطاً بمقتضيات العالم الموضوعي المتصور بالدولي والإقليمي، أو الذاتي المتصل بالداخلي أيّ الوطني أو القطري، وعلى خلفية الأحداث وتطوراتها. والحالة الإيرانية في هذا السياق أو المعنى من المؤكد أنها ليست شواذ القاعدة، ولكن لتبني مواقفنا من ثوابت العودة إلى بدايات الجمهورية الإسلامية الإيرانية بعد انتصار الثورة بقيادة الراحل الإمام الخميني رحمه الله. حيث المواقف التي خطتها إيران في ما يتعلق بالقضية الفلسطينية والصراع مع الكيان الصهيوني... من إغلاق السفارة «الإسرائيلية» وطرد السفير في طهران، وفتح سفارة للفلسطين مكانها، ومن ثم استقبال الراحل عرفات من قبل الإمام الخميني، الذي أطلق لأشعاع (اليوم طهران وعد فلسطين)، وثانيتها إطلاق دناؤه من أجل اعتبار يوم الجمعة الأخير من شهر رمضان يوماً عالمياً للقدس، قد شكّلت المقدمات لتنتاش المسار السياسي الطويل من الدعم والاحتضان والتأييد لفلسطين ومقاومتها الذي سلكته إيران، مع ما يعنيه ذلك من مخاطر وتحديات بسبب تلك المواقف، وحرب الخليج الأولى التي شتت على إيران عام 1980 من قبل العراق، ولمدة ثماني سنوات. أتت في سياق الردّ على مواقف وتوجهات الجمهورية الإسلامية الإيرانية الداعمة لقضايا الأمة العربية والإسلامية.

ومن دون الاسترسال في شرح تلك المواقف، لنطرح سؤالاً مشروِعاً على أنفسنا وآخرين، ما الذي يجبر إيران على اتخاذ هكذا مواقف، وهي تُدرِك وتعي أنّ هناك ثمناً ستدفعه عاجلاً أو آجلاً بسبب مواقفها؟ من المؤكد ليس هناك ما يجبرها على ذلك، سوى قيم الشرع والدين والأخلاق النبيلة الثّورة التي قادها الإمام الرّحل الخميني الذي وصف بدقة أميركا على أنها الشيطان الأكبر، والإيمان الرّاسخ بأنّ منظومة الإشعاب لا تتجزأ، ووفق كل ذلك هو أنّ قضية فلسطين، هي قضية الله عزّ وجل، وفيها تتجسد قضية كل المستحقين في العالم الذي يتحکم فيه الاستكبار الأميركي وغيته السرطانية «إسرائيل».

ويوم اتخذت إيران قرارها الإستراتيجي في ضرورة امتلاكها للتكنولوجيا النووية، وكسر احتكارها من قبل الدول النافذة في العالم دون سواها، كانت الجمهورية الإسلامية تضع نصب أعينها، وتحضّر لحرب من نوع جديد، قائمة على تجويع الشعب الإيراني، وفرض الحصار والغنوبات بأنواعها

## إيران دولة العتبه النووية ومجمّع سوريك وديمونا 2

# أيتام أميركا ولطم الخدود والفعل الروسي

■ محمد احمد الروسان\*

تسعى أميركا ومعها الغرب الأوروبي عبر الاتفاق النووي، إلى تغيير طبيعة النظام السياسي في إيران، عبر الطبقه الوسطى الفاعلة في المجتمع الإيراني، كعقدمة لإنهاء البرنامج النووي الإيراني وعبر إطلاق العنان وإفساح المجال السياسي لطهران وإدماجها في بيئه الاقتصاد العالمي، والاعتراض «الإسرائيلي» الصهيوني هنا؛ هو أنّ هذا يحتاج إلى وقت طويل ومناورة وهذا لا يصبّ في المصالح الاستراتيجي «الإسرائيلي» مع وجود نخب سياسية وعسكرية واستخبارية واقتصادية إيرانية تتلف حول الدولة الإيرانية وولاية القبعه.

### التسكين الأميركي - الإيراني

لا يخدّم «إسرائيل»

ونظرة «إسرائيل» الصهيونية أنّ اتفاق إيران يعزّز مكانة إيران كقوة فوذه في منطقة البحر الأبيض المتوسط، ويقود إلى تقاربها ومزيد من العلاقات مع غالبية الشعب الأذري في شمال إيران حيث أذربيجان، والتي تقاهتها خاصةً جديدة مع باكو حول مخزونات بحر قزوين في الشمال الإيراني للتوصل، إلى اتفاقيات إطار قانونية؟ الدول الأربعة الأخرى المملّة عليه وطل هو بحرامّ بحدرة؟ كذلك إلى تقاهتها إيرانية أذربيجانية حول الوجود العسكري والاستخباري «الإسرائيلي» المستتر في الداخل الأذربيجاني. «إسرائيل» الصهيونية تسعى إلى توظيفات لاتفاق إيران النووي الموقت وتعمل عليها، للحصول على ثمن ما غير واضح في مجمل الفعلي العربي-«الإسرائيلي» وخاصة على المسار الفلسطيني - «إسرائيلي» خاصة مع عودة بنيامين نتنياهو إلى الحكم للمرة الرابعة على التوالي، كان يكون مثلاً بقاء المستوطنات في الضفة الغربية المحتلة، تقام حول القدس، والتقسيم الزماني والمكاني للمسجد الأقصى، وحول كل موضوعات الحل النهائي بما فيها اللاجئين والنازحين، وأنه في حالة عدم منع «إسرائيل» هذا الثمن فسوف تعمل على إعاقة الاتفاق عبر أدواتها في الداخل الأميركي وفي الكونغرس وغيره من مؤسسات الدولة الأميركية وعبر أدواتها في الخارج الأميركي وفي أوروبا، إلا في حالة واحدة محتملة وهي رفض الحكومة الأممية (البلدبيريرغ) الأميركي التوجهات الصهيونية!

وترى «إسرائيل» الصهيونية في الاتفاق النووي مع إيران، أنه أشّر إلى استمرار النسق السياسي السوري وإجراء الانتخابات السورية في 3 حزيران من عام 2014، ويقع الرئيس لقيادته المرحلة الانتقالية المقبلة والتي يمكن أن تنتجها أي عملية سياسية تسوية مقبلة، واتفاق إيران تدخل حول الغربية المطلة على الخليج في دائرة الخطر الاستراتيجي، والتهديد للثورات فيها لإحداث التغييرات المطلوبة أميركياً، وهذا ما لا تريده «إسرائيل» الصهيونية ألّت على الأقل، «تل أبيب» الصهيونية ترى أنّ إيران قدمت تنازلات في الهوامس ونسب التخصيب وتقاصيل أخرى لاتعيق حقا في التخصيب الذي شرعنه الاتفاق في جنبئها الموقت، وأنّ الاتفاق النووي فقط أبنا جوهر مشروعه.

«إسرائيل» الصهيونية ترى أنّ اتفاق إيران يعني استخدام الجمهورية الإسلامية الإيرانية لأوراقها السباسبية، وأدواتها الفلسطينية في داخل باكستان وأفغانستان ومع حركة طالبان أفغانستان وطالبان باكستان، لتسهل عمليات انسحاب جزئية لبعض القوات الأميركية من أفغانستان مع عدم عرقلة ومواجهة المصالح

وأشكالها عليها. تلك الحرب المتلازمة مع حرب أمنية حامية الوطيس تتكامل وتتعاون فيها أجهزة دولية وإقليمية من أجل تجميع المعلومات عنها، واغتيال علمائها، ولربما لو تمكنوا أن يدبّروا مفاعلاتها فما تأخروا أو تردّوا. وإيران التي خبرت عن كذب أنّ المطلوب ليس المعلن، بل أن تغادر إيران موافقها وخياراتها السياسية بما يتعلق في وقف هذه لقوى المقاومة في المنطقة، وتخليها عن تبني القضية الفلسطينية، وبالتالي التخلي عن شعاراتها «الموت لأميركا.. والموت لإسرائيل»، بما يقود إلى نقاشات معقّدة تؤدّي إلى اعتراف إيراني بالكيان الصهيوني، وجميعاً قرأ أو سمع (أنّ نتنهاو وحتى يوافق على الاتفاق النووي، اشترط على الإراة الأميركية أن يتضمّن هذا الاتفاق، اعترافاً إيرانياً صريحاً بـ«إسرائيل»، الأمر الذي رفضته إيران بقوة). وهنا كان بإمكان القيادة الإيرانية وعلى رأسها مرشد الثورة وقائدنا السيد علي الخامنئي، أن يختصر الطريق وتوفر على نفسها الانحراف في صراع عنيد مع الأطراف الدولية ومجلس الأمن حول البرنامج النووي، وذميت نحو الاستجابة لمطالب الإراة الأميركية، أو على الأقل الدخول معها في شراكة إقليمية حول العديد من الملفات في مقدمتها قضية فلسطين، وهي المنتهة بدعم ما يسمونه «الإرهاب الفلسطيني» في قطاع غزة، حيث طورت من قدرات المقاومة وإمكانيتها، الأمر الذي مكّن المقاومة من إلحاق الهزيمة بـ«إسرائيل» في ثلاثة حروب.

صحيح أنّ الاتفاق النووي سيرسم أفقاً جديدة من العلاقات والتعاون الجديد بين إيران ودول العالم بما فيها دول الإقليم، حول ملفات المنطقة، وهذا من شأنه جعل إيران أكثر دقة في ترتيب أولوياتها، ولكن الصحيح أيضاً أنّ إيران لا يمكنها أن تتخلي عن التزاماتها وخياراتها السياسية، وبالتالي هي ستجد في المرحلة المقبلة في العمل على مصالح حلفائها وحقوقهم، وفي مقدّمهم القضية الفلسطينية. ويوم أطلق الإمام السيد علي الخامنئي في خطوة تلمين لأطراف المجموعة الدولية في مفاوضات الملف النووي الإيراني، حين قال:«إنّ الشرع والدين يحُرّم علينا اقتناء السلاح النووي»، فما ينطق هناك، ينطق عن القضية الفلسطينية حيث «الشرع والدين يحُرّم على الإيرانيين التخلي عن وقف الله في الأرض، فلسطين وأدهسا».

وليس من قبيل من يُعني نفسه القول، أنّ إيران وقيادتها وشعبها متمسكون بالقضية الفلسطينية ومقاومتها وشعبها. فإن لا يُدرِك الأهمية البالغة للفتاوى التي تصدرها المراجع الدينية في إيران حول فلسطين والقدس والجهد، عليه أنّ يعلم أنّ هذه الفتاوى تصبح جزءاً من عقيدة وفتاا الإيرانيين إذا جاز التعبير، كيف إذا كانت صادرة عن مرشد الثورة الإمام السيد علي الخامنئي، وتقف بينه وبين كل الإمام الخميني.

ومن سنّسّ له زيارة إيران والتحوّل في مندها سبحانه أنّ الشعارات المرفوعة على الجسور، وواجهات المباني والمراكز والمرافق الأساسية في أغلبها تتمحور حول فلسطين وشعبها المظلوم، وقدسها ومسجدها الأقصى الذبيح على يد الصهاينة، وعن الجهاد والمقاومة في سبيلها. وهذه تعبئة وثقافة حفرت عميقاً في الوعي الجمعي للشعب الإيراني الصديق والشقيق في الاتفاق حول القضية الفلسطينية واستمرار دعمها.

ولكن نعم لن تكون إيران ولا سواها بمكبلين أكثر من الملك، ولن تكون إيران أو سواها البدلاء عن الفضائل الفلسطينية بما فيها السلطة والمنظمة، ولن يكون الشعب الإيراني بديلاً عن شعبنا الفلسطيني في نضاله وكفاحه في بيئته قضيتيه وعناوينها الوطنية. فلطالما كان ولا يزال الانقسام الفلسطني العميق سيد المشهد في الساحة الفلسطينية، حيث التناحر بين فصائلها وتحديداً بين حماس وفتح، وتقديم الخاص على العام الوطني، سيبقي عاملاً لنفور الأخرين والانفصاض من حولنا، على عكس مشهد الوحدة الجامع لهم حول قضيتنا. ولطالما بقي خيار التناقين في الساحة الفلسطينية المقاضوات من المفاوضات مع العدو، فإنّ ذلك من شأنه أن يُصيب جماهير أمتنا العربية والإسلامية بمزيد من الباس وخيبة الأمل، كما هي الحال عندما وقع على «اتفاقات أوسلو» عام 1993.

واختّم نسال وبيرادة: ماذا لو زارت إيران أو سواها «طبعاً من خارج دول بعينها».. أن يكون لها رأيها لى ما يدور على الساحة الفلسطينية، وتبدي رأيها بصراحة ووضوح حول السياق الطويل من الإفخافات السياسية، التي التحقت أتخح الضرارم بالقضية وعناوينها الوطنية منذ «أوسلو» حتى الآن؟ بالتأكيد سترجم الدنيا ولا يُقدّ بعد ببقبلها، وعلى الفور يستنصر «القرار الوطني الفلسطيني المستقل».

# أراء

هيروشيما وناغازاكي بعد سبعين عاماً

## قبلتا أميركا الذريتان

وما سببّتها من «موت سعيد»

■ د. جورج جبور \*

ولدت فكرة كتابة هذه الأسطر لدى قراءتي للكلمات الأولى من المقطع الثالث من مقال عنوانه «بعد القنبلة الذرية الثانية». ماذا تقول تلك الكلمات الأولى؟

«شهد الجنرال ليسلي غروفز، مدير مشروع مانهاتن، وهو المشروح الذي طوّر القنبلة الذرية، شهد أمام مجلس الشيوخ الأميركي، أنّ الموت بالإشعاع الذري عالي المنسوب إنما هو موت لا ينتج عنذاب كبيراً، بل هو «طريقة سعيدة جدا للموت». انتهى الاقطفاف.

المقال مروجة لكتاب بالانكليزية عنوانه: «ناغازاكي: الحياة بعد الحرب النووية». من الطبيعي أن الكتاب قد ظهر مؤخراً لأنّ المراجعة منشورة في جريدة يومية تتابع أخبار الكتب. الجريدة هي «الانتريشانا نيويورك تايمز». والتاريخ هو العدد المزودج: 1 و 2 آب 2015. أمس المؤلف: سوزان ساتارد. أما المراجع فهو إيان بوروما، المدرّس الجامعي، والناسر هو فيلكيتخ. الكل أميركيون. ورد المقطع في الكتاب. قراءة المقطع تشعر القارئ بوحشية الجنرال الشاهد أمام مجلس الشيوخ. بل تشعره بنوع من التواطؤ في الوحشية بين الشاهد وبين من يؤدّي الشهادة أمامهم.

لم يكن في حسبانِي أن أكرر الكتابة في المسألة التي شهدها العالم يومي السادس والتاسع من آب 1945، حين ألقت أميركا قنبلتهايها الذريتين على هيروشيما وناغازاكي. كتبت الكثير. طالبت بالكثير. وحين زرت هيروشيما سجلت أنّ من الواجب تغيير ما كتب على النصب التذكاري المقام هناك. بدا لي أنّ الكلمات على النصب تكاد تدلّ على جرم ارتكبه من القيت عليه القنبلتان. لم يكن في حسباني أن أكرر الكتابة والمطالبات. إلا أنّ الكلمات الأولى من المقطع الثالث جعلتني أتغلب على قرار رفض الكتابة. ثمة، بعد ما قرأت، صيحة جديدة ينبغي أن تطلق.

وأطلقها هكذا وبالترتيب. ففي البداية علينا التاكّد من أنّ ما ورد في الجريدة، نقلنا عن الكتاب، دقيق. ثم علينا بعد ذلك أن نبثح عن حرفية شهادة الجنرال في سجلات مجلس الشيوخ. ثم علينا أن نتابع ردود فعل الشيوخ، ونتابع بعد ذلك ردود فعل من عرف بالشهادة من وسائل الإعلام. هل أثارت شهادة الجنرال ما ينبغي أن تثيرة لدى أطياء أميركا؟ لدى مفكرينا وفلاسفتنا؟ لدى أدبائنا وشعرائنا؟ هل سعوا وضمنوا. هل صمتمهم أمّش ما يكون بالتواطؤ؟

تلك البدايات. اما النهايات عندي فأوضّح. حاز رئيس أميركا الحالي جائزة نوبل للسلم مباشرة بعد بدء عمله. لن اخوض الآن في تقييم ادائه. أطلب منه، وقد لا يكون قد اطلع في السابق على ما جرى في مجلس الشيوخ. إلا أنّ بساطعته الآن أن يقرأ ما قرأت في جريدة أميركا الأولى دولياً، اطلب منه موقفاً، رغم مضيّ سبعين عاماً على إلقاء القنبلتين، وربما على شهادة الجنرال السعيد ب«الموت السعيد».

أطلب من الرئيس أوباما أن يتحدّث عن إلقاء القنبلتين من مكتبه في البيت الأبيض. أطلب منه أن يعرّ عن اشتمزازه مما ورد في شهادة جنرال اميريكي حُبّب للناس أن تحرق بالذرة، مُزيّناً ذلك الاحتراق بأنّه «موت سعيد».

أودع هذه الأسطر جريدة لبنانية عربية اللغة. قد تحالفني الريح

– كما في تعبير لمحمود درويش – فيرسو طلبي في مرتبة عليا من جدول أعمال الرئيس الأميركي أيام 6 – 9 آب 2015.

رئيس الرابطة السورية للامم المتحدة



لـ«إسرائيل» الطائرة على كلّ شيء في المنطقة. وتسعى أميركا إلى بناء تحالف عسكري في الخليج والشرق الأوسط كما هو الحال في تجربة حلف الناتو، إلى موسكو مؤخراً)، حيث هذا السباق في التسلّح، يتم على خلفية توتر واشطن بنشر قدراتها العسكرية في المنطقة ظالماً أنّ ذلك يؤدّي إل إلزام دول الخليج بتحويل نفقات القواعد العسكرية الجديدة وفي العراق، مع بيع المزيد من العتاد والأسلحة الأميركية المتطورة لدول الخليج (فخّ اليمن) كذلك جعل دول الخليج وبقية حلفاء أميركا العرب بالدخول في روابط واتفاقيات استراتيجية مع واشطن، لكي تكون على وجه التمام مثل اتفاقيات حلف شمال الأطلسي (الناتو) والتي طلّت على مدى أكثر من ستين عاماً وأزيّد، تقرض القيود والالتزامات على بلدان غرب أوروبا.

### حرب باردة جديدة!

إشعال حرب باردة جديدة في الخليج العربي والشرق الأوسط عبر الحدث السوري والحدث النووي الإيراني، بشكل يتيح لأميركا ربطها مع الحرب الباردة في السببفك ضدّ الصين، والحرب الباردة في وسط وشرق أوروبا ضدّ روسيا الاتحادة، بما يفتح المجال أمام حرب باردة عالمية جديدة توفر الغطاء لمساعي واشطن من أجل إعادة تشكيل الخريطة الجيو سياسية العالمية، تعبئة بلدان الخليج وحلفاء واشطن الشرق أوسطيين للانخراط إلى جانب واشطن في المواجهات الدولية والإقليمية، وعلى وجه الخصوص المواجهة الأميركية الصينية والمواجهة الأميركية الروسية.

بالرغم من اتفاق الدسائسة الدولية مع إيران، فيينا، فإنّ فوادة الدولة الأميركية (البلدبيريرغ الأميركي) قرّرت إبقاء ما يسمى بالخطر النووي الإيراني، لفترة طويلة مقبلة هو الخيار الأنسب والأفضل لابل الأمتل بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأميركية وحلفائها، أنّ لجهة استخدامه كغطاء لتنفيذ أحد أهم المخططات الأميركية الساعية للسيطرة على العالم، حيث كلما كان الخطر النووي الإيراني موجوداً، كلما وجدت المبررات لاستخدامه كغطاء في تنفيذ متطلبات عملية التظليل الاستراتيجي الواسعة النطاق ضدّ بلدان المنطقة، كذلك توافر القدرات العسكرية النووية التي رديع في الخليج والشرق الأوسط، وما توافر لن يؤدّي إلى زرع واحتواء الخطر النووي الإيراني، وإنما إلى ردع واحتواء القدرات العسكرية التقليدية العربية ومنعها من التحول إلى قدرات غير تقليدية حماية

<sup>[1]</sup> محام، عضو المكتب السياسي للحركة الشعبية الأردنية www.rousanlegal.0pi.com mohd\_ahamd2003@yahoo.com